نصيف: قانون الأمن الغذائي يدس السم في العسل وهذه البدائل المقترحة..!

قالت النائبة عالية نصيف ،اليوم السبت، إلى أنه بإمكان البرلمان الإيعاز لوزارة المالية بإتخاذ آليات بديلة لقانون الأمن الغذائي ، و فيما وصفت القانون: يدس السم في العسل.

وذكرت نصيف، في بيان تلتقه وكالة النبأ، أن بإمكان مجلس النواب الإيعاز الى الجهات التنفيذية ومن بينها وزارة المالية باتخاذ آليات بديلة لقانون الأمن الغذائي الذي يدس السم في العسل و الذي في حال تمريره سيفتح أبواباً عديدة للفساد و تستفيد منه جهات تتباكى على المواطن، مؤكدة أن من بين الإجراءات التي بإمكان وزارة المالية اتخاذها هي إقراض الشركات العامة التابعة لوزارات التجارة والكهرباء والعمل والشؤون الاجتماعية، وتخصيص مبالغ إضافية خارج نسبة 12/1 لدعم البطاقة التموينية وشبكة الحماية الإجتماعية و القطاع الزراعي و كافة المجالات التي تحسن معيشة الفقراء.

و بينت، "إذا كانت هناك إرادة حقيقية لإنهاء معاناة شريحة الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم، فهناك عدة مجالات لتحقيق هذا الهدف، و من بينها إقراض الشركات العامة وفق المادة 17 من قانون الشركات العامة رقم 22 بما لايتجاوز 50 بالمئة من رأس مالها، وبالتالي بالإمكان إقراض قطاعات الكهرباء

والشركات التابعة لوزارة التجارة والمعنية بمفردات التموينية، ووزارات الزراعة والصناعة والعمل والشؤون الاجتماعية وغيرها".

وتابعت نصيف: "وهناك بديل آخر، فبما أن وزارة المالية تستطيع تجاوز حدود الصرف التي نص عليها قانون الإدارة المالية، بدليل أنها أرسلت 200 مليار دينار الى حكومة إقليم كردستان في شهر آذار 2022 رغم أنه لم يرد في الانفاق الفعلي لشهر آذار من عام 2021 لأن الوزارة بدأت بإرسال المبالغ منذ شهر تموز 2021 ووصلت في نهاية السنة الماضية الى ترليون دينار، فعلى وزارة المالية ان تقوم بنفس الإجراء وتخصص أموالاً إضافية خارج نسبة 12/1 لدعم البطاقة التموينية وزيادة مفرداتها وتحسين نوعها، ودعم شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيز الأمن الغذائي من خلال وزيادة الخزين الاستراتيجي من القمح ودعم المزارعين".